

مجلة أنثروبولوجية (الأوبان) المجلد 18 العدد 01 2022/01/15

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

إشكالية النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على عملية بناء الدولة

The problem of ethnic conflicts in Africa and its impact on state-building

طوبال سامية*

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية / الجزائر

toubal.samia@outlook.fr

تاريخ القبول: 2020/10/12

تاريخ الارسال: 2020/09/16

ملخص:

تتناول الدراسة البحث في أحد المواضيع الأكثر حساسية ذات الصلة بالأمن المجتمعي في القارة الإفريقية وانعكاساته بالدرجة الأولى على بناء الأمن الداخلي ومؤسسات الدولة في إفريقيا، التي تزامنت مع سيطرة العولمة وتأثيرها على هوية المجتمعات الإفريقية، خاصة بعد الحرب الباردة وبروز قوى كبرى متنافسة وباحثة عن الذرائع لأجل التوغل في القارة الإفريقية؛ من خلال إبراز البعد الداخلي لإشكالية بناء الدولة الناتج بالأساس عن هشاشة النظام السياسي والوضع الأمني وما ينجر عنهما من تدني المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإشكالية السيادة في ظل النزاعات الإثنية القائمة، والتي ساعدت على توسيع مفاهيم تأثير العامل السوسولوجي بسبب التمزق الإثني في إبقاء شرخ الهوية بين مختلف الطوائف، والبعد الدولي على أساس الأطماع الخارجية في القارة الإفريقية ذات الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية. كلمات مفتاحية: النزاعات في إفريقيا، بناء الدولة، العامل الإثني، الأمن المجتمعي، الأطماع الخارجية، الأهمية الجيوبوليتيكية.

Abstract:

The study attempts to research on one of subjects related to community security on the African continent and its implications primarily for state-building in Africa, which coincided with the domination of globalization and its impact on the identity of society, especially after the Cold War and the emergence of rival major powers looking for pretexts to penetrate into the African continent.

The study highlights the internal dimension of the state-building problem resulting mainly from the fragility of the political system and the security situation, and the resulting economic, social and cultural levels, which helped to expand the influence of the ethnic factor in keeping the rift gap between the different sects,

* المؤلف المرسل: طوبال سامية، الايميل: toubal.samia@outlook.fr

and the international dimension based on the external ambitions of the African continent that has geopolitical and economic importance.

Keywords: Conflicts in Africa, state building, ethnic factor, community security, geopolitical importance, external ambitions.

مقدمة

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة طفرة سلوكية في إعادة بناء العلاقات الدولية وفق نمط العولمة بقيم الحضارات الغربية، حيث انتقل فيها الصراع بين الدول من الطابع الأيديولوجي إلى صراع التوسع والهيمنة مستغلة ثغرة النزاعات الإثنية داخل مجتمعات الدول التي أثارت موجة سياسية وإعلامية، واهتمامات القوى الطامعة للمقدرات الإستراتيجية للقارة الإفريقية من حيث الموارد الأولية و الثروات الطبيعية التي تترعب عليها إفريقيا، والتي أفرزت أنماطا سلبية توحى بالمشاعر العدائية في ضرب التماسك السوسولوجي للأمن المجتمعي في القارة الإفريقية، لتتجلى السلوكات المأسوية بصورة واضحة في إشكالية النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية التي تمثل معضلة في استقرار المؤسسات الرسمية و سببا في الهشاشة الأمنية، لذلك فإن السيطرة على هذه النزاعات وتقويضها يعد أحد ركائز بناء الدولة القومية في ظل التنافس و الصراعات الدولية على إفريقيا التي أعادت مفهوم الجغرافية السياسية وفق المصالح والنفوذ والضرورة القومية، و وسّعت من دائرة الصراعات بين الإثنيات والعرقيات، ما نتج عنه ترهل النظام الأمني و تزايد حدة الانقلابات العسكرية و انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتأثير ذلك على الوضع الاجتماعي والأمني و الصحي و الهوياتي و الثقافي.

فمنظور الواقع الدولي التي تديره سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية بقواعد العولمة وتحكّمها في القرارات الدولية وإرادة السياسة الدولية ضمن استراتيجيات توسعية بقواعد العولمة الرامية إلى فرض نمط السلوك القيمي للغرب الذي أثر على البعد القومي الحضاري والاجتماعي للقارة الإفريقية، و وجود الانقسامات الإثنية زاد في طبيعة التعقيد الأمني و ظهور التناقضات السياسية التي أثرت سلبا على نمط الوظيفة البنائية لمؤسسات وسلوك الدولة بسبب تعدد الفواعل الدولية المؤثرة في الساحة الإفريقية.

تنامي ظاهرة النزاعات الإثنية داخليا والمتغاضي عنها خارجيا أثقل كاهل الحكومات المركزية و أفقدها مخرجات توافقية لنظام الحكم الراشد المبني على الديمقراطية التشاركية مع جميع أبنية مكونات المجتمع المدني

في الأنظمة الإفريقية، هذا التفكك السوسولوجي أدخل المنطقة إلى مشرحة الصراعات والأجندات الأجنبية و أبقته تحت مجهر المتابعة الدولية، خصوصا بعد انفجار الوضع الأمني الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أنتجت مخارجا من مخاطر التفكك الجغرافي والتمييز الإثني الثقافي، رشحت بالمقابل القوى المتنافسة بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية و الفرعية الإفريقية إعطاء مجال دولي في الأمم المتحدة وفي المنصات الدولية للاهتمام أكثر من أجل إيجاد حل سلمي لها وفرض السلطان السيادي للدولة.

الإشكالية:

من خلال المعطيات الرئيسية والمدخل العام للموضوع، نتبنى الإشكالية الرئيسية التالية:

- إلى أي مدى يمكن للصراعات الإثنية والعرقية أن تعيق عملية بناء الأمن المجتمعي ومؤسسات الدولة في إفريقيا؟

الفرضية:

- يساهم ترشيد مقارنة التثقيف السياسي والمجتمعي في المجتمعات الإثنية الإفريقية إلى ترغيب أفضل نحو تفعيل الحكم الراشد في تعزيز صرح الدولة في القارة الإفريقية. و لأجل تحليل الإشكالية والإجابة على صحة الفرضية العلمية، اخترنا المحاور التالية:

المحور الأول: إشكالية المفاهيم والنزاعات الإثنية وأثرها على المجتمع ومؤسسات الدولة.

المحور الثاني: العوامل المسببة للنزاعات الإثنية وانعكاسها على عملية بناء الدولة في إفريقيا.

المحور الثالث: تأثير النزاعات الإثنية في إفريقيا على عملية بناء الدولة (أزمة السودان أمودجا)

المحور الأول: إشكالية المفاهيم والنزاعات الإثنية وأثرها على المجتمع ومؤسسات الدولة.

لم تكن القارة الإفريقية في معزل عن التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية من خلال ما شهدته من انقلابات واضطرابات وصراعات وتدخلات عسكرية أفرزت تصادمات بين مختلف الإثنيات، خلقت تهديدات وألحقت العطب بالبعد الأمني المجتمعي، وعكست الخلفية التاريخية لتقافة الاستعمار التي أوجدت بذور حدة النزاع بين الإثنيات عن طريق الامتيازات التي كانت تمنحها القوى الكبرى المتدخلة لمجموعة دون أخرى، ما ساهم في تعميق الفجوة الاجتماعية والولاء الهوياتي للدولة بين هذه المجموعات،

لتصبح حالة عدم الاستقرار ميزة أغلبية الأنظمة الإفريقية، تزايدت معها حدة الاهتمام بقضية النزاعات الإثنية على الصعيد العالمي لتصبح أهم القضايا المتناولة في الدراسات السياسية بسبب سياسات الإبادة الجماعية التي ترتكب من قبل أطراف النزاع. (حموتة، 2015، ص 2)

يتطلب نجاح بناء دولة متعددة الإثنيات تفعيل الشرعية السياسية والعمل على تحقيق دولة العدالة والقانون والاندماج الوطني، وتعزيز التماسك السوسولوجي والحفاظ على مرونة التفكك الجغرافي، (فوكوياما، 2007، الصفحات 34-11) من خلال إستراتيجية إذابة الحدود بين مختلف المكونات المجتمعية تفاديا للتأثيرات السلبية لسوء إدارة التعدد الإثني. (سالمي، 2016، ص 316)

أولا/ مفهوم النزاعات الإثنية

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الإثنية بسبب الدور الذي تلعبه في تأجيج الصراعات في مختلف الدول، حيث ترجع جذور هذا المصطلح إلى عصر الإغريق، غير أن أول استعمال معاصر ظهر في العام 1909 حين أشارت إليه وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا سنة 1917 ضمن المبادئ النظرية التي تنظم العلاقة بين القوميات المختلفة. (عاشور، 2004، ص 28)

1/تعريف النزاع: يشير مصطلح النزاع إلى "وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية، أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك" (دورتي و بالتسغراف، 1985، ص 140)، إذ يربط هذا الوصف النزاع بالأهداف التي يحاول كل طرف تحقيقها وما ينتج عنها من تناقض قد يولد أفعال عنف بين أطراف داخلية في الدولة، أو بين الدول المتمسكة بمصالحها، فالنزاع في أصله حالة مجتمعية تتولد بين فئاته وطبقاته يستدعي وجود حد معقول من التوازن بين القوى التي تنتمي إليها هذه الفئات والطبقات كي لا ينتقل النزاع من نزاع كامن إلى نزاع معلن (جحيش و أبكر محمد، 2018، ص 8)، بينما يعرف يوهان غالتونغ (John Galtung) النزاع بأنه "حالة تناقض بين أهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي، ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم و معتقدات كل طرف"، أي أن النزاع هو وضع يسعى فيه أطرافه إلى تحقيق غاياتهم أو مصالحهم المتعارضة حول نفس الموارد و ضمن نفس الزمن (الخرندار، 2014، ص 61)، في

حين يشير إليه كوينسي رايت (Quincy Wright) على أنه "أداة تستخدم في عملية تسوية التناقضات في الأهداف أو القيم" (الخزندار، 2014، ص 61)، و قد لخص الخزرجي في كتابه "العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات" النزاع على أنه "الخلاف الذي ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو حادث معين، أو بسبب وجود تعارض في مصالحهما السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية". (المشاقبة و ميرغني، 2012، ص 31)

يسرد لنا التاريخ أحداثا و قصصا تحمل في طياتها نزوع البشر إلى منطق التنازع و الصراع مع بعضهم البعض، و يؤكد دارسوا هذا الحقل في كون أن الإنسان بطبعه عدائي تدفعه غريزته دوما إلى التنازع من أجل الوصول إلى غاياته و إشباع رغباته، و هو الطرح الذي تبناه جوزيف هيرميز (Joseph N. Hermiz) في كتابه حول "النزاع و إدارة النزاع"، فالحروب ظاهرة عرفت منذ القدم بين الجماعات و القبائل و الأمم، و تطورت في وسائلها و عدتها و استراتيجياتها عبر الزمن إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي في العصر الحديث، وهو ما ذكره ريموند أرون (Raymond Aron) في دراسته للنزاع الدولي حين أكد بأن النزاع ليس وليد العصر الراهن، إنما هو موجود منذ العصور القديمة كنتيجة لتضاد المصالح (Battistella, 2006, p496)

في العام 1968، قدم الباحث الاجتماعي كوزر لويس (COSER Lewis) تعريفا شاملا للنزاع الاجتماعي، إذ يقول أنه "يمكن أن نعرف النزاع الاجتماعي بأنه صراع على منفعة معينة أو على السلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة، بل تتعداها إلى تحييد الأضرار، أو التخلص من المنافس الآخر" (حماد، 1998، ص 10).

2/تعريف الجماعة الإثنية: هناك عدة تعريفات لرواد الأنثروبولوجيا ومنظمات دولية تتباين توجهاتهم وفق المعايير الفكرية والأيدولوجية التي قامت عليها منظومتهم المعرفية والعلمية، ومن بين هذه التعريفات نجد تعريف اليونسكو التي توجز مفهوم الجماعة الإثنية في أنها "كل قطاع من المجتمع يتميز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية"، أما الموسوعة البريطانية فتري أنها "جماعة اجتماعية أو فئة

من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة والقومية والثقافة". (The new Encyclopedia Britannica)

ويعرف علماء الاجتماع الأمريكيون الجماعة الإثنية بأنها "كل جماعة ذات مقومات ثقافية وحضارية مشتركة يسود أفرادها الشعور بالهوية المشتركة الواحدة، وهذه الجماعة تعيش كجماعة تحتية داخل مجتمع أوسع"، وتعرف الجماعة الإثنية أيضا بأنها "جماعة بشرية داخل المجتمع الواحد تؤكد على مستوى واحد لأفرادها، و تستخدم للدلالة على الإشكاليات الاجتماعية (Stack & Hebron, 1999, p. 15)، وأهم نقطتين في الإثنية هما الدين واللغة، لأنهما تكفلان التواصل الأمثل بين أعضاء الإثنية". (سالمي، 2016، ص 317)

ويؤشر أمسال (Amselle) على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية، هي اللغة والقيم والإقليم والدين والعادات والوعي بانتساب أعضاء الإثنية الى نفس المجموعة، ويرى في نفس الوقت أن الإثنية هي ابتكار استعماري (Geiser, p. 7)، إذ يجمع العديد من الباحثين على وجود اختلاف كبير بين مفهومي الجماعات العرقية و الجماعات الإثنية بمفهومها الإثنوي الإيديولوجي (Ethnocentrism) (مختار عيسى، 2009، ص 18)، ذلك أن المفهوم الأخير هو توجه فكري وعقائدي بتصوير إيديولوجي أوجدته قوى الاستعمار في شكل تحيز نفسي إلى مجموعة إثنية يؤدي إلى تحويل الانتماء العرقي و القبلي إلى شعور عدائي عنصري اتجاه الآخر، ساهم في بروز توترات وصراعات عرقية لم تكن بذلك الشكل و الحجم قبل الحقبة الاستعمارية، و قد دعمتها هته القوى من خلال تمكين بعض الجماعات بسلطة و امتيازات على حساب جماعات أخرى.

3/ النزاع الإثني: تظهر النزاعات الإثنية كشكل من أشكال الحرب الانفصالية، حيث يرى ميشال براون (Michel Brown) "أنها تناحر بين مجموعتين أو أكثر" (بلعيد، 2010، ص 24)، وحسب لاك وروتشيلد فالنزاع الإثني هو "حرب من نتائج الشعور بانعدام الأمن، عندما تظهر مجموعة إثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى".

ثانيا/ الإثنية وإشكالية المفاهيم في إفريقيا

يتداخل مفهوم الإثنية مع مجموعة من المفاهيم على نحو يخلق شبكة معقدة يمكن تسميتها شبكة مفاهيم الهوية، ومن أبرز تلك المفاهيم مفهوم العرقية (Racism) والأمة (Nation) والقومية (Nationalism) والأقلية (Minority) (عاشور مهدي، 2002، ص35).

1/ العرقية: يذهب كثير من الباحثين إلى أن مفهومي الإثنية العرقية هما مفهومان مترادفان، مع اختلاف المعاني في كون العرقية تشير إلى فكرة عنصرية، حيث يسمو فيها عرق معين على بقية الأعراق، ومنه فإن العرقية تسعى لتأسيس التقسيم وفقا لمعيار جيني ثابت، على خلاف الإثنية التي تتعلق بكل ما هو مكتسب. ويشير بيل أشكروفت وآخرون إلى وجود هوة شاسعة بين الإثنية والعرقية، ذلك أن العرقية تكمن في أنها كمعيار محدد لفئات متعددة قائمة على التقسيم طبقا لمعيار جيني غير متغير، بينما الإثنية تقوم بناء على اختيار هذه الجماعة على وضع انحيازي يحتوي على تمثين لهويتها لدرجة أنه لا يمكن أن تتعرض للتفريط فيها أو لسلبها (أشكروفت، جريفيث، و تيفين، 2010، الصفحات 152-197).

2/ الأقلية: هناك من عرفها بأنها مجموعة يتميز أعضاؤها بخصائص تميزهم عن باقي أفراد سكان الدولة التي يتواجدون على إقليمها (جابر و وآخرون، 1997، صفحة 146، 147)، وهم أقلية عددية في وضعية غير مستقرة يسعون للاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم (بن النوي، 2009، ص12)، يعيشون وضعا مهمشا في ظل أغلبية سكانية ذات إيديولوجية مختلفة، لذلك لا يمكن القول بأن كل إثنية هي أقلية، فهناك إثنيات تمثل أغلبية من السكان (سالك، 2016، ص34)، و في إطار هذا السياق يمكن أن نشير إلى أن كل أقلية هي إثنية، بينما لا يمكن اعتبار كل إثنية أقلية، وذلك لاختلافهما في المعيار العددي.

3/ القومية: في بعدها السياسي تشير إلى الشعور بالانتماء الى كيان سياسي مستقل في ظل روابط موضوعية و روحية متعددة (إبراهيم بغداددي، 1993، ص157).

4/ القبلية: مصطلح عام يشير الى عادات و لغات و طقوس و تقاليد ونظم اجتماعية تربط مجموعات معينة من خلالها يواجهون أي محاولة للتدخل من طرف قبيلة أخرى. (مسعد، 1994، ص147)

ثالثا/ المقاربات النظرية لتفسير الطبيعة الإثنية

بالنظر الى أن ظاهرة النزاعات الإثنية تثير الكثير من الجدل على مستوى العلاقات الدولية، فقد حاول الكثير من الباحثين دراسة الظاهرة من خلال مجموعة من المقاربات و النظريات.

1/ المقاربة النشئية (الأولية) (The Primordialist Approach): تفترض هذه النظرية أن الاختلافات السياسية والثقافية والاجتماعية هي البيئة المسببة للنزاعات الإثنية، لأن النتيجة النظرية التي تولد المأزق الأمني بمفهوم الأمن المجتمعي هي أن مخاوف صناع القرار الأمنية المتصاعدة تكمن في تهديدات تفكك الدولة والصراعات المجتمعية التي تمزق الجماعات الكبيرة إلى مجموعات و أطراف صغيرة متناحرة فيما بينها عبر محلي وإقليمي، إذ تعتبر إفريقيا نموذجا فعليا يفسر مدى إمكانية قابلية إبقاء وصف الدولة الفاشلة في حق بعض الدول الإفريقية واردا (مصباح، 2015، ص122)، من هذا المنطلق اتجه أصحاب هذه النظرية الى التأكيد على التمايزات العنصرية و دورها في تبرير السيطرة، و بالتالي السيطرة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية(غليون). ويرى أنصار هذه المقاربة أن السبب الأساسي في حدوث النزاع الإثني هو تعصب جماعة معينة في مواجهة جماعة أخرى، بالإضافة إلى الاختلاف في الهوية، مما يؤدي الى ترسيخ والتشبث بالولاء للقبيلة بدل الولاء للدولة.

2/ المقاربة التفاعلية أو الوسائلية (Instrumentalist Approach): تنطلق هذه المقاربة من مسلمة مفادها أن سبب النزاع الإثني ناتج عن غياب دور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فبالنسبة لدور العوامل الخارجية فيرى أنصار هذه المقاربة أن تواجد الإثنيات سببه الاستعمار الذي أدى الى تشتيت القبيلة الواحدة (بلعيد، 2010، ص 29، 28)، أما العوامل الداخلية فإن شعور جماعة إثنية بالاضطهاد والتهميش والخضوع إلى كافة أعمال العنصرية التي تولد الانفجار الذي هو رد فعل طبيعي ضد الجماعة المسيطرة، كما حدث للهنود من طرف الإسبان عام 1492، والهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1838، وقد وجهت لهذه المقاربة مجموعة من الانتقادات أبرزها(حموتة، 2015، ص36):

- رغم نهاية الاستعمار في أغلب بلدان العالم، الى أن هناك العديد من النزاعات الإثنية في العالم ودوامها لازال قائما،

- لا يعد عامل الأطراف الخارجية دائما مساندا للنزاعات الإثنية،
- تتعدد الدوافع الداخلية المساهمة في تأجيج النزاعات الإثنية، ولا يمكن حصرها في فعالية الإطارات السياسية.

3/ المقاربة البنائية (Constructivist Approach): تقدم المقاربة البنائية تصورات مختلفة لدراسة ظاهرة الإثنية في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية، وترى هذه النظرية أن إخفاق الدولة في تبني سياسة منصفة قادرة على احتواء جميع طوائف المجتمع كإطار لهوية مشتركة يؤدي إلى اللجوء إلى الطرق البديلة، وفي هذا الصدد فإن إطار القرابة والانتماء الإثني يعتبر السبيل الأقل تكلفة.

4/ المقاربة الاثنو واقعية (New-Ethno-realist Approach): حاولت هذه المدرسة تحليل الأوضاع الدولية والعوامل المؤثرة في علاقات الدول (يوسف حتي، 1985، ص23)، محاولة استدراك الأخطاء التي وقع فيها الواقعيون الكلاسيكيون (جندلي، 2007، ص164)، وترى هذه النظرية أن النزاعات الإثنية تحدث نتيجة خوف وقلق جماعة إثنية من جماعات أخرى مما يؤدي إلى حدوث النزاع (بلعيد، 2010، ص34)، وحسب لوك وروتشيلد فإن التوترات الإثنية تولد حالة من الفوضى غالبا ما تؤدي إلى حالة من اللااستقرار وتأزما أمنيا، كما يعتبر الواقعيون أن الدولة هي الفاعل الأساسي و وحدة التحليل الأساسية، فالواقعيون الذين يدرسون ظاهرة الإثنية يرون أن فشل الدولة و انهيارها سببه عمل الجماعات الإثنية.

رابعا/ تأثير النزاعات الإثنية على المجتمع ومؤسسات الدولة في إفريقيا

تتميز المجتمعات الإفريقية بتنوع التركيبة الإثنوغرافية والديموغرافية واختلاف هويات القوميات الثقافية الإثنية والقبلية والعرقية ومعتقداتها الدينية واللغوية وتناقض ولاءاتها للقبيلة والدولة (المشاقبة و ميرغني، 2012، ص101)، أي أنه مجتمع تعددي يتشكل من عدة طوائف في إطار سياسي واحد يضم بداخله تعددية حزبية ورجال المصالح (مولود، 2003، ص370)، وطبقا لفيرنيفال (Vernival) فالمجتمع التعددي يتكون من جماعات ثقافية تشمل كل منها هوية خاصة، وتتسم بأنها جماعات مغلقة بسبب غياب الشرعية ودور النخب الفاعلة والمؤثرة، حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا لأغراض اقتصادية أو العمل لأجندات وأيديولوجيات خارجية خارج نمط الهوية المحلية كبعد بنائي في احتواء أي عطب

يفكك الوحدة الجيوسياسية لطوائف القوميات و الإثنيات المجتمعية (عاشور مهدي، 2002، ص22)، مما يتيح لهم الفرصة في مشاركتهم وإقحامهم في المجالات السياسية والمنافسة الحرة، مع إمكانية إقرار مبدأ التداول على السلطة حتى يكون هناك مساواة وعدالة بين هذه الجماعات، وتقلد مناصب في مؤسسات الدولة بطرق شرعية وفرص متكافئة، إذ أن مصدر هذه القيم منظور ليبرالي غربي، وما نجم عنه إحداث أزمة داخل الدول الأفريقية نظرا لأن هذا المبدأ الديمقراطي لا يتوافق مع التركيبة الاجتماعية وتعدد داخل القارة الأفريقية، وهو عامل يعجز تطبيقه على أرض الواقع، مع العلم أن هدف القيادة الحاكمة هو التحكم في الجماعات سواء التي لها وزن على المستوى الداخلي أو تلك الجماعات الضعيفة، والسعي لإدماجها في وحدة سياسية واحدة بدون توزيع السلطة على العديد من الجماعات الإثنية قصد إضفاء المزيد من الشرعية داخل النظم السياسية الإفريقية، ذلك أن الدولة الوطنية الناشئة لم تتمكن من إيجاد بدائل ووسائل لكيفية التعامل مع هذه الجماعات والقيام بإصلاح أوضاعها التي فاقت التحكم بسبب عجز الأنظمة في السيطرة على هذه الظاهرة على الرغم من تطبيقها لعدة سياسات من أجل تحقيق الاندماج الوطني، وذلك ما زاد من تفاقم الهوة بين الجماعات الإثنية المهمشة والجماعات المفضلة الأخرى المشاركة في الحكم (طرابلسي، 1978، ص55)، ما ترتب عنه صراعات عنيفة مع أنظمة الحكم القائمة بسبب سياساتها المتحيزة وظهور اختلافات ونزاعات حادة بين الانتماء الوطني والانتماء للقبيلة، خلقت بؤر توتر ومظاهر عنف وتمرد على النظام السياسي، ما دفع بالأنظمة الحاكمة إلى استعمال وسائل القمع والإكراه و ممارسة القوة والتهديد ضد هذه الجماعات، كل ذلك أدى إلى انفجار داخلي وصراعات أهلية وتكوين جماعات قتالية كنهاية حتمية لمبدأ التباعد بدل التقارب، إذ تعد هذه المتغيرات والتناقضات من أهم أسباب فشل بناء الدولة في إفريقيا.

المحور الثاني: العوامل المسببة للنزاعات الإثنية وانعكاساتها على عملية بناء الدولة في إفريقيا

يغلب على دول القارة الإفريقية الكثير من الظواهر التي لها مد تاريخي طويل، ويرجع الدافع في ذلك لما ورثته من أزمات ومشكلات، خصوصا في ظل الأوضاع الأمنية التي تعاني منها الدول متمثلة في عدم سيطرتها على أجزاء من سيادة إقليمها بسبب النزاعات الداخلية الموسومة غالبا بالطابع الإثني.

اختلال التحكم في بناء الدولة الوطنية حسب الهوية والانتماء، بالإضافة إلى غياب مفهوم المواطنة وغياب تأطير في طبيعة التعامل مع موضوع الحداثة والتغيير والتثقيف السياسي والاجتماعي، وأزمة الديمقراطية والانتقال السياسي وتكرار فشل البرامج الاقتصادية الذي عزز إرباك دور المؤسسات الحاكمة في الدولة، مضاف لها العامل الخارجي بسبب تربع المنطقة على مقدرات إستراتيجية ساهمت في سياسة الإملاءات والتدخلات التي أضعفت من مفهوم الدولة المركزية (محي، 2018، ص83)، كلها معطيات أفرزت تمزقا سوسولوجيا و أدت إلى خلق حالات نزاعية بين الجماعات الإثنية تصاعدت وتيرتها مع غياب المجتمع الدولي، ونجم عنها توتر متفقم لدى أطراف وفئات لجأت إلى تبني هويات جديدة أدنى من الدولة كانت سببا في التمزق والتفكك الإستراتيجي داخل دول إفريقيا من منطلق هوياتي إثني قبلي وديني، زيادة على دخول الإرهاب على خط التهديدات الجيوسياسية التي أحاطت المنطقة بالأزمات، فدخل منطق الأمانة كذريعة أجنبية في تفكيك الوضع الوطني الداخلي، كلها عوامل أسهمت في تبلور شعور بالتغلب على حالة عدم اليقين والالتباس والتوتر جراء القمع السياسي المطبق من طرف الحكومات التي عجزت عن توفير حاجيات أفراد الجماعات المتنوعة. (أكوديا، 2003، ص28)

لقد تم تركيز العامل الداخلي والخارجي على البعد الإثني كرافعة وأداة في تعميق وتيرة النزاعات الداخلية في إفريقيا، ومرد ذلك يكمن في تحويل العدائية الإثنية إلى جسر لتحقيق أهداف سلطوية وسياسية قبائلية مزعومة بين الجماعات التي قام الاستعمار بترسيخها عن طريق سياساته المتبعة، و التي كانت تسعى إلى ضرب وحدة اللحمة الوطنية وتفريق فاعلية المجتمع المدني الموزع على طوائف متعددة شكلت عمود الوجود الهوياتي والسياسي للدولة الوطنية في إفريقيا، علما أن حدود غالبية الدول الإفريقية هي حدود موروثه أوجدتها القوى الاستعمارية الأوروبية التي قامت خلال مؤتمر برلين بتقسيم إفريقيا وفق مصالحها، وأغفلت جانب التكامل والاندماج ما بين الجماعات التي كانت تربطها روابط و صلات ثقافية واجتماعية، فقد ضمت الخرائط الاستعمارية داخل الدولة الواحدة فئات وجماعات متعددة، ومن جانب آخر فصلت الحدود السياسية المصطنعة بين أفراد جماعة عرقية واحدة، ما جعلها عند لحظة ما تابعة لكيانات سياسية متنوعة، وكمثال على ذلك ما حصل في أوغندا حين قامت الإدارة الاستعمارية بفصل

قبيلة البوجندا على باقي الجماعات الإثنية الأخرى، وتم تعميم إسمها على كل الدولة، كما تمكنوا من الحصول على حكم ذاتي موسع. (الحسن المهدي، 2014، ص 137)

ولقد حظي مقرب الطبقة الاجتماعية باهتمام كبير لدى النخب والأكاديميين أمثال روبرت داهل Robert Dahl و ديفيد رايسمن David Reisman كمفتاح لتفسير الظواهر التي اجتاحت المنطقة الإفريقية على أساس التعارض والتنافس لاقتسام القوة وممارستها، سعيا إلى خفض التوتر الذي يوفر فرصا يتوازى فيها نفوذ الأقليات مع كل الجماعات الموجودة في المجتمع (شليبي، 1997، ص 181، 182)، ما أدى إلى حدوث أزمات تعايش بين مختلف أطراف الجماعات الإثنية وتداخلها واندماجها داخل الدولة الوطنية في إفريقيا، وعند الاستقلال فشلت النظم السياسية الإفريقية في التعامل مع ظاهرة التعدد الإثني في المجتمعات (بالإغراء أو بالإكراه)، نجم عنه تحويل الولاء الوطني الى الولاء الإثني لهذه الجماعات، ما فسح المجال لانتشار الظاهرة النزاعية بين مختلف أطراف الجماعات الاثنية، أو بينها وبين النظام السياسي، وذلك ما أثر على خلق ولاء وطني يؤدي الى التكامل والتماسك والوحدة الوطنية. (ليبهارت، 2002، ص 38)

أضحت أزمة الهوية والاندماج أحد أهم المسائل التي تواجه عملية بناء الدولة في إفريقيا التي أورتها إياها السياسات الاستعمارية من خلال أدواتها الداخلية المدعومة أيديولوجيا التي أدت إلى تدمير الهويات الثقافية المحلية، ذلك أن أي تعزيز للإرادة السياسية وفق الأسس المنهجية بتفكير ونمط وطني سيقضي بالضرورة على مطامح الغرب و قوى الاستعمار القديمة، مما يعني انفراد إفريقيا باستغلال مقدراتها الاقتصادية وتراثها الثقافي بعيدا عن كل الإملاءات الغربية (حمدي، 2004، ص 2).

إن عجز آليات الدول الإفريقية في التحكم والسيطرة و احتواء النزاع الإثني، وفشلها في خلق التكامل والاندماج القومي المشترك لهذه الجماعات، واعتبار جهاز الإدارة في الدولة في غالبية الأحيان أساس ومصدر لتكريس نمو هذه النزاعات بسبب إتباع سياسات قائمة على التفرقة واختيار جماعة وتفضيلها بين الجماعات الإثنية، نتيجة اللامساواة في تقسيم الثروة والتوزيع غير العادل لنواتج التنمية، والسيطرة على الوظائف خاصة منها المتعلقة بالوظائف الحساسة لفئة معينة دون فئات أخرى، كل ذلك قد ترتب عنه نتيجة حتمية تمثلت في توظيف واستعمال العنف كأداة ضاغطة لرد الحقوق المسلوقة (الفي،

2003، ص224)، لأن عامل الأمانة أرسى عجز النظم الإفريقية في إيجاد حلول بديلة وآليات لتسوية هذه الأزمة بسبب تفشي الفساد اللامحدود للمؤسسات السيادية للنظم الديكتاتورية وسوء تسييرها وتحيزها لجماعة إثنية معينة على حساب أخرى، ما نجم عنه ضعف قدرتها التوزيعية بالوفاء والعدل ولو بقدر قليل لمطالب أغلبية الجماعات الإثنية، أو لاتساع مساحة أقاليم العديد من الدول، وهذا الأمر هو الدافع من وراء عرقلة هذه النظم في السيطرة على مختلف أرجاء أقاليمها حتى عن طريق الإكراه، بسبب عجز البنية التحتية و تراحم وتداخل الجماعات المتطرفة مع بعض إرادات الطوائف الإثنية تقاطعا للمصلحة فيما اصطلح عليه حلف الضرورة عن طريق الحدود مع الدول المجاورة، مما أدى الى عدم إمكانية التحكم في كافة الشعوب نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية تسعى إلى تقليص حالة الاستقرار لهذه الدولة أو تلك، مغذية التناقضات الإثنية و مشجعة لاضطهاد جماعات من قبل الفئة المسيطرة.

ففي ظل نظام الحزب الواحد وفرض السيطرة من قبل الحاكم، عرفت المؤسسات السياسية في إفريقيا فراغا إستراتيجيا من حيث تطبيق البرامج التي تعزز توفير مختلف الخدمات لكافة أفراد المجتمع، حيث نجد أن التشريعات المنصوصة لا تمت بصلة للواقع المعاش، فهناك فجوة عميقة بين النصوص التشريعية والممارسة الفعلية للقوانين في ظل احتكار السلطة من قبل السلطة الأحادية (حزام والي، 2003، ص25، 22)، وعليه فان حدوث أزمة الاندماج الوطني تبرز عجز النظام السياسي على بناء الدولة الوطنية، حيث تسقط الرغبة لدى الجماعات الإثنية المتعددة في التعامل والعيش معا، كالذي حصل في بورندي، وما هو حاصل في مالي ونيجيريا والصومال (أحمد نصر الدين، 2005، ص6).

أصبحت العولمة التي تقوم على مبدأ الاختيار الأفضل عاملا في نزوع الاستقطاب الاجتماعي وتركيز الثروة في يد أقلية من المجتمع على حساب الأغلبية، وهو ما دفع إلى حالات من السخط الاجتماعي على النظام و تدمير البيئة الطبيعية (Landman, 2003,p3-5)، كما خلق عجز الأنظمة السياسية في إفريقيا و فساد أجهزتها صعوبة في إيجاد قنوات اتصال قوية من مصلحتها تسيير و إدارة التعدد و التنوع الإثني و الديني، بيد أن سياسة الفصل و التمييز التي تعيشها المجتمعات الإفريقية في ظل محدودية قدرات النظم السياسية لاسيما التنظيمية و التوزيعية، مع إقرار الحكومات لبرامج تنمية لإقليم على حساب إقليم آخر، قد أدت الى عرقلة النظام و تهديد الاستقرار و خلق العديد من الاختلافات

المتباينة، ونظرا لتدهور الأوضاع المؤسسية وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي الصراع بين النخب المتنافسة في إفريقيا، فقد تفاقمت حالات التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية وتزايدت معها حالات الفوضى داخل هذه الدول، ويمكن فهم حالة عدم الاستقرار من خلال ما يلي (عبد الرحمان، 1997، ص9):

- زعزعة الأمن بسبب عدم وضع الأسس الكافية لبناء الدولة في فترة ما بعد الاستقلال،
 - الانحراف السياسي وعدم الاهتمام بالأمور التنموية،
 - الطابع الراديكالي للأنظمة الإفريقية بمفاهيم الأمة الدائمة والعدو الخارجي والاستعمار الجديد.
- كل هذا أدى بما إلى الدخول في مواجهة عسكرية مع الدول المجاورة.

المحور الثالث: تأثير النزاعات الإثنية في إفريقيا على عملية بناء الدولة (أزمة السودان أمودجا)

أولا/ خلفيات نزاعات السودان

يتيح الموقع الجغرافي للسودان موطنًا ملائمًا لسط قواعد عسكرية حيوية بما فيها القواعد البحرية، ما أهله ليكون محل أطماع إستراتيجية للقوى العظمى عبر التاريخ الحديث، أكسبته حضورًا وتوقعًا في التجاذبات الأمنية للمنطقة بأكملها، و تظهر حدوده حدية في عدم وجود تناغم في الواقع البشري والتوزيع السكاني للقبائل التي اضطرتها التقسيمات السياسية إلى التوزع عبر كيانات سياسية متفرقة، فسعة مساحة السودان و طول حدوده الغير متناسقة مع الواقع البشري المستوطن في المنطقة قد أفرزت كيانا سياسيا معقدا من حيث التركيبة السكانية، ما نتج عنه تعاضم في مسؤوليات الدولة المركزية و تعقيد في علاقاتها المتشعبة مع جيرانها (كاطع علي، 2012، ص247).

بلغ عدد سكان السودان ما يقارب الأربعين (40) مليون نسمة قبل انفصال جنوبه، يتمركز أكثر من ثلاثة أرباعهم (حوالي 80%) في الشمال، و تعتبر التركيبة الديمغرافية للسودان بمثابة نموذج مصغر للقارة الإفريقية، فشمال السودان المنتمي إلى شمال إفريقيا يقطنه أغلبية من العرب المسلمين، أما الجنوب فيسكنه غالبية من الأفارقة المسيحيين و أتباع المعتقدات المحلية، و يقطن أغلب السودانيين في تجمعات و قرى ريفية خارج المدن بسبب نظامهم الاجتماعي الرعوي، ضمت التركيبة السودانية قبل الانفصال حوالي

خسین مجموعة عرقية توزعت على أكثر من أربع مائة قبيلة* تنطق بحوالي 114 ما بين لغة و لهجة (صلاح الدين مشرف، 2018، ص68) ، فيما اختلف علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا في تحديد مجموع القبائل في السودان التي يحصرها البعض في حوالي 400 قبيلة، في حين مثلت مساحة السودان قبل انقسامه حوالي ثمانية (08) بالمائة من مساحة القارة الإفريقية، يتميز شماله بطبيعة جغرافية يغلب عليها الطابع الصحراوي، في حين تكثرت في الجنوب المستنقعات والتجمعات المائية و الغابات الكثيفة التي تشكل فاصلا طبيعيا بين الجزأين، فالشمال السوداني المعرض دوما لفترات جفاف وقلة في مصادر المياه، يقابله قسم جنوبي يعرف تماطلات مطرية موسمية معتبرة حتى في فصل الصيف (كاظم علي، 2012، ص249) ، وقد لاحظ المهتمون والدارسون للشأن السوداني وجود علاقة طردية بين التغير المناخي المؤدي إلى الجفاف وحدوث النزاعات و تفاقم حدتها، فقد فرض التباين وعدم انتظام سقوط الأمطار في عموم السودان على السكان الرعويين التنقل دوما بماشيتهم إلى حيث توفر المياه، الأمر الذي أدى إلى موجات هجرة نتيجة لنقص الثروة الحيوانية وضعف الاقتصاديات المحلية الريفية بسبب التصحر، ما ولد صدامات بين المجموعات السكانية (طاشمة و سالم، 2016، ص355-366).

لقد عانى السودان الذي تقاسم حدوده قبل انفصال جنوبه عنه مع تسعة دول أحاطت به، إضافة إلى إطالة تمتد لحوالي 500 كلم على البحر الأحمر، عانى دوما من عديد النزاعات والحروب الأهلية (صلاح الدين مشرف، 2018، ص65) ، فتعدد الإثنيات التي خرجت من عقابها للوجود بسبب البذور التي تركها الاستعمار ولم يبق التقسيم الحدودي السياسي معلوما قانونيا لها، أدت خلافاتها و اختلافاتها التي ظهرت جليا خلال المرحلة القاسية التي تلت استقلال السودان إلى نشوب نزاعات عرقية و قبلية عديدة و معقدة وضعته ضمن بيئة إقليمية و دولية اختزلت همومه في جني المصالح عبر توظيف الإثنيات والطوائف المذهبية مثل باقي أرجاء إفريقيا (محمد علي، 2017) ، فالتناحر على الثروات شكّل دوما أبرز التهديدات الأمنية المجتمعية التي لاقت اهتمام أكبر لدى مدارس الدراسات الأمنية عبر العالم، بسبب فشل الإدارة السياسية في تجميع الإثنيات و إنصاف الحقوق والمصالح و خلق الروابط الإيجابية بين القبائل و العرقيات،

* اختلف الباحثون الأنثروبولوجيون في تحديد عدد العرقيات والقبائل، بسبب اختلاف تصنيف المجموعات من كونها قبيلة أم عرق.

و هي عوامل من بين عوامل أخرى وقفت حائلا أمام صناعة السلام المستدام بين الإثنيات الفرعاء، فمن حيث تركيبته الاجتماعية والثقافية، كان بإمكان السودان الذي تمازجت وتعددت فيه الكثير من الثقافات أن يكون أَمْوَدجا للتعاون بين مختلف الديانات والثقافات والعرقيات، و استغلال التنوع العرقي و القبلي في عموم المنطقة للتقارب و تطوير العلاقات مع دول الجوار التي شهدت و تشهد هي الأخرى تمازجا اجتماعيا حادا يؤثر في الداخل السوداني و يتأثر به (اللافي التونسي، 2007، ص90)، إذ يرى كل من جوزيف ناي وروبرت كوهين أن الفاعلين الجدد من غير الدول كان لهم دائما تأثير متعاظم على المستويين الإقليمي والدولي، يتولد منه نظام اعتماد متبادل معقد يشكل من خلاله هؤلاء الفواعل -مثل الحالة الإفريقية- تحديا أمنيا يؤدي إن طال أمده إلى تعرية سيادة الدول.

إن تحقيق معنى المصالحة الوطنية بين مختلف التركيبات المجتمعية في السودان وتبادل المنافع والمصالح في ظل احترام المبادئ الدينية شكل دوما في جزء منه عبئا على النظام في السودان بفعل تفشي الفساد الإداري وفقدان المشروعية وغياب تثقيف المجتمع المدني، وغياب دوره الفعلي في تأطير طوائف المجتمع الإثنية، حيث أحدث واقع المتغيرات في المنطقة الإفريقية تحولات سياسية وأمنية اضطرته إلى الدخول في مساومات حول القضايا السياسية مع دول الجوار التي تتناسب إثنيا ومذهبيا مع مصالح السودان على حساب إثنيات وعرقيات أخرى تنتمي إلى المجتمع السوداني (اللافي التونسي، 2007، ص92)، وعلى الرغم من أن السودان ينطلق في علاقاته مع مواطنيه من مبدأ تكافؤ الفرص، إلا أننا نجد في عديد الحالات انقسامات حادة بين الجماعات الإثنية المشكلة للمجتمع السوداني، بسبب انعدام حق المواطنة في مناطق عدة عانت من التهميش في الحق الطبيعي في الحياة، فالمواجهات التي عرفها السودان جعلته إحدى أهم الساحات النزاعية الإفريقية التي عجزت المنظمة الإفريقية و الأمم المتحدة عن احتواء لهيها و تأمين حقوق الإنسان ونزوح الأهالي المتسببة في الهجرة غير الشرعية المفروضة بسبب الاشتباك الطائفي والعرقي (يونغ، 2014، ص20)، فنزيف العنف الذي يعيشه السودان في إقليم دارفور و في جنوبه بسبب ترجيح الحلول الأمنية والحسم العسكري أضحت إدارته خارجية رهنت مصيره و سيادته.

ثانيا/ مسببات النزاع في السودان

ظل الاعتقاد سائدا لدى القادة الأفارقة في أن المجتمعات الإفريقية هي مجتمعات تعددية قبلية يغلب عليها طابع الصراع بدل التعاون، وأن أفضل حل لذلك هو إخضاعهم تحت راية حزب واحد لترسيم قومية الدولة بما يمكن من حشد أكبر قدر من الإثنيات والطوائف على اختلافهم من أجل استكمال صرح الوحدة الوطنية، متحججين بأن التعددية ستؤدي إلى ظهور أحزاب جهوية و طائفية تسهم و تُستغل في إبقاء الشرخ قائما، و قد تعزز نفوذها برهاناتها على قوى خارجية (مكاوي محمد قبلي، 2006، ص98).

شكلت النزاعات وضعا قائما في السودان منذ استقلاله وحتى بعد استحداث عملية السلام التي أدت الى توقيع اتفاقي أبوجا و الدوحة (يونغ، 2014، ص20) ، إذ عاش السودان دوما حالات من الضعف و الخلل أثرت سلبا على سيادته و سير عمل مؤسساته و أفقدته الفعالية في توظيف واستثمار قدراته، ما أدى به إلى دخوله حلقات مفرغة من الفقر والتخلف المضطرد جعلت منه حيزا جغرافيا جاذبا لمصالح و تجاذبات القوى الدولية والإقليمية (اللابي التونسي، 2007، ص97) التي استغلت التحولات الحاصلة من جراء ضعف أداءه السياسي و تفككه الاجتماعي و معاناته من النزاعات المسلحة العديدة والمتجددة للتدخل في شؤونه و فرض إملاءاتها في شكل وصاية عليه، نزاعات شملت و توزعت في شتى أقاليمه و ولاياته على غرار منطقة الأنقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق ومنطقة جبال النوبا في ولاية جنوب كردفان و أزمته الأبرز في إقليم دارفور، وانفصال جنوبه عنه، كل ذلك أدخله في حالة من الفوضى السياسية و عدم الاستقرار الأمني في ظل التغيرات الطارئة التي شهدتها جراء الانقلابات العسكرية و التناحرات السياسية التي أحدثت فراغا مؤسساتيا وأمنيا و حالات فوضى رهنت مستقبله (محمد، 2010، ص139) ، و اقترب نظامه قاب قوسين إلى وضع الدولة الفاشلة المشابه لوضع عديد الدول في القارة كحالة الصومال.

ثالثا/ دور العامل الإثني في أزمة دارفور

يتموقع إقليم دارفور في الجزء الغربي للسودان، تقدر مساحته بما يقارب 510 ألف كلم مربع، يستحوذ إقليمه على الحيز الحدودي للسودان مع كل من ليبيا و التشاد و إفريقيا الوسطى، و جزء من حدود

السودان مع جنوب السودان، يتكون نسيجه البشري من قبائل مستقرة أهمها قبائل الفور و المساليت و الزغاوة و الداجو و التنجر و التامة، و قبائل رعوية أبرزها المحاميد و المهريّة و الزيادية و بني حسين و الرزيقات و المعالية (رزيق محادمي، 2005، ص155)، و يضم الإقليم خمس ولايات يقطنها مجتمعة ما يربو عن السبعة ملايين نسمة من عرب و أفارقة، وقد عُرف عن الإقليم منذ عهد غير بعيد تركيبته البشرية المتنوعة الأعراق والمتعددة الأصول، نتيجة الزحف الذي عرفه السودان من مختلف جهات القارة وحتى من خارجها، وقد أدى التمازج والتقارب الذي حدث بين المجموعات الوافدة والمجموعات المحلية إلى نشوء تحالفات انصهرت فيها الحواجز القبلية و تبلورت جراءها مجتمعات وممالك عديدة على أرض السودان و إقليم دارفور بشكل خاص، في إطار تعايش سلمي اختلطت فيه العادات والتقاليد، بيد أن هذا الانصهار الاجتماعي والتجانس القبلي الذي عرفته أرض السودان قد تلاشى خلال و بعد فترة الاستعمار، بعد أن عمد المستعمر إلى فصل القبائل عن بعضها بتهجير قبائل بأكملها وبث النزعة الإثنية داخلها وبينها، ما انعكس سلبا على الإقليم الذي حفل بعدد النزاعات المرتبطة جلها بأسباب إثنية قبلية، أو سياسية اقتصادية غطتها دوافع اجتماعية عرقية، والتي ساهمت في تدهور أوضاعه التي بلغت أوجها بنشوب تمرد مطلع العام 2003.

عاش إقليم دارفور خلال فترة الاستعمار وضعاً سادته التخلف والفقير و نزاعات عمقت من تردي أوضاعه، إضافة إلى سياسة العزل و التمييز التي نفذها البريطانيون فيه، فأوضاع الإقليم آنذاك لم تكن نفس حال وسط وشمال السودان (مختار عيسى، 2009، ص85)، بينما ازدادت أوضاعه تردياً و تعقيداً بعد استقلال السودان، فقد عرف الإقليم إلى غاية سنة 2002 نشوب أكثر من 35 نزاعاً غلب عليها حتى نهاية السبعينات الطابع القبلي المتصل بخلافات الحدود القبلية ومصادر المياه و الأراضي الزراعية والرعوية، و تحورت أسبابها حول الموارد بين القبائل العربية الرعوية و القبائل الإفريقية الزراعية، لتتغير أنماطها و مسبباتها و دوافعها بعد بداية الثمانينات آخذة طابعا عرقيا قبليا ممزوجا بأبعاد سياسية إثنية ميزتها تدخل الحكومة المركزية و مشاركة عناصر من قبائل خارج الحدود، في شكل نزاعات هوياتية حملت كما من العنصرية والكراهية بين القبائل العربية و القبائل الإفريقية. فتحول نزاع الموارد و العرض إلى نزاع

قبلي إثني في شكل حرب أهلية بين عرب الإقليم و أفارقتة، غذته التدخلات الإقليمية و الدولية و زادت من تعقيداته المأساة السياسية للسودان التي انتهت بانفصال جنوبه (رزيق مخادمي، 2005، ص157). ظل إقليم دارفور المشكلة الأبرز و الحاجز الأكبر في وجه بناء الدولة الوطنية بعد نيل السودان لاستقلاله، و شكل مصدر قلق دائم للدولة المركزية في الخرطوم، فتاريخ هذا الإقليم حافل بمخلافات النزعية القبلية حول الأرض و مصادر المياه في صورة صراعات متجددة كان يتم تسويتها محليا بطرق عرفية. بيد أن أوضاع الإقليم قد عرفت تطورا و تغيرا في نمطها جراء الحرب الأهلية والأوضاع التي سادت التشاد التي تربطها علاقات قبلية متشابكة مع إقليم دارفور، حيث اتخذت النزاعات طابعا مسلحا، و أضحت الإقليم نقطة عبور و تمركز للسلاح و الأفراد القادمة لنصرة قبائل ضد أخرى، مثل نزاعي المهريّة ضد الزغاوة ثم الرزيقات في 1968، و الرزيقات ضد المسيرية بين عامي 1972 و 1975، و المهريّة ضد بني هلبة بين عامي 1975 و 1977 (المشاقبة و ميرغني، 2012، ص125)، و يرجح بعض الباحثين سبب الصراعات المتجددة التي عرفها إقليم دارفور إلى نزوح مجموعات عربية تتبع قبيلة الأباله إلى داخل الإقليم الذي كان معروفا بتوافر مساحات الرعي و المياه، بسبب موجات الجفاف و التصحر التي مست غرب و وسط إفريقيا كالتشاد في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي، فوعدت صدامات و نزاعات بسبب ما اعتبرته قبائل دارفور الرزقية انتهاكا لأراضيهم.

فشلت الحكومات المتعاقبة في سياساتها التنموية و الأمنية، ما أفقدها ثقة أفراد الإقليم في سلطتها و قدرتها على تسيير شؤون الإقليم و تسوية النزاعات المتجددة فيه، فيما فقدت مؤتمرات و جلسات الصلح المحلية دورها في ظل هيمنة قبيلة معينة عليه في كل إقليم (*). إذ يعزو الملاحظون للشأن السوداني أن المسائل حول أصول سكان إقليم دارفور و الإصطفافات القبلية و العرقية قد أثرت بشكل ملح و حاد بعد النزاعات التي اندلعت في السنوات الأولى من ثمانينات القرن الماضي نتيجة تسرب الأسلحة و هجرة قبائل و مجموعات إليه من دول ليبيا و التشاد بالتحديد، إضافة إلى زحف سكان شمال الإقليم إلى وسطه و جنوبه نتيجة

(* نظام الحاكمة: تسمى كذلك بالدار، وهو نظام كان سائدا في سلطنة الفور، حيث كان السلطان يمنح لشخص أو جماعة أرضا محدودها، ليصبح صاحب أو أصحاب الحاكمة بموجبه أصحاب القرار في كل أمر، للمزيد: راجع "دارفور من أزمة دولة إلى صراع الدول العظمى، ص 87"

التصحر و انحصار المناطق الرعوية و شح موارد المياه سنوات السبعينات، فتاريخ النزاعات القبلية حول الأرض و المياه يمتد إلى أمد طويل، كان يتم حلها و تسويتها بآليات مجتمعية كالصلح والتعويض أبقتهما ضمن الحد الطبيعي لها، إلا أن مشكلة التنمية و توزيع الثروة ضلت دائما المشكلة الأبرز.

في العام 2003 و قبيل أشهر من اندلاع النزاع، صدر كتاب عُرف بالكتاب الأسود، دَوّن فيه مثقفو الإقليم مظالمهم حول تقاسم السلطة و الثروة و أوضاع دارفور خصوصا بعد الاستقلال، فرغم أن الإقليم يضم أكثر من ربع سكان السودان، إلا أن تمثيلهم السياسي عبر الأحزاب و مراكز السلطة كان شبه منعدم رغم تعاقب الحكومات و القيادات، فقد بلغ تمثيل الإقليم ذروته حين شمل حتى أبرز أساسيات الحياة المتمثلة في الصحة و التعليم، دون الحديث عن غياب القطاعات الصناعية و الخدمائية و غياب التوزيع العادل للسلطة والثروة، ما شكل في الأصل أهم أسباب ظهور حركات التمرد في دارفور، كان أبرزها جبهة نَهضة دارفور و حركة سوني في ستينات القرن الماضي، و التي تم إخماد تمردا سريعا بسبب ضعف تسليحها، إضافة إلى حركة يحي داوود بولاك التي كانت مدعومة من طرف الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تزعمها جون قرنق.

عاش الإقليم أزمة حقيقية جراء اندلاع النزاع المسلح الأبرز و الفاصل فيه سنة 2003، بعد أن وجدت القوات السودانية نفسها في مواجهة تمرد قادته كلا من حركة تحرير السودان و حركة العدل والمساواة، جراء سوء تسيير من الحكومة السودانية للأوضاع الأمنية المترتبة عن المواجهات التي عرفها الإقليم بين الميليشيات المتناحرة (رزيق محامي، 2005، ص155)، بيد أن هذا النزاع في خلفياته وأبعاده وهوية أطرافه كان قد نشب فعليا قبل ذلك التاريخ، فقد برزت شرارات النزاع سنة 1986 حين أُسس ما عرف بالتجمع العربي الذي ضم عديد القبائل العربية بدعم وإسناد من طرف حزب الأمة الذي كان يتزعمه آنذاك رئيس الوزراء صادق المهدي، من أجل مواجهة النفوذ المتصاعد لقبيلة الفور المسنودة من قبل الحزب الديمقراطي شريك حزب الأمة في الحكومة (مختار عيسى، 2009، ص85)، ثم ازداد الوضع سوءا بعد استحواذ حكومة الإنقاذ الإسلامية على الحكم في 30 جوان 1989، و التي اتبعت في تسييرها لشؤون السودان عامة والإقليم بشكل خاص سياسات طغى عليها البعدين الإيديولوجي والعرقى، فبدأت ملامح الطابع الإثني في الإحاطة بالنزاع المتجدد، عززها ظهور جيش تحرير دارفور المتكون من عناصر من قبيلة الفور، والذي

غير إسمه إلى جيش تحرير السودان بعد أن انضمت إليه قبائل أخرى من الإقليم أبرزها قبيلة الزغاوة، وقد أجمع عديد الباحثين السودانيين باختلاف انتماءاتهم على أن أهم أسباب تعقيدات النزاع في الإقليم تكمن أساسا في مشاعر الظلم وتزايد الاحتقان الاجتماعي والسياسي لدى قبائل الفور الإفريقية بسبب مظاهر انحياز السلطة المركزية للقبائل العربية وإهمالها لمطالب واحتياجات سكانه، وارتدادات النزاعات الداخلية في دول الحوار على الإقليم (مختار عيسى، 2009، ص86)، ففي العام 1990، تعرضت مناطق في جبل مرة و واد صالح التابعة للإقليم و التي تسكنها قبائل من أصول إفريقية إلى هجمات مسلحة تبين أن منفذها من عرب التشاد الذين تمردوا على الجيش التشادي (مختار عيسى، 2009، ص99،98).

ظل نظام الحواكير نظاما اجتماعيا شائعا في إقليم دارفور، غير أن الأوضاع الأمنية التي ترتبت عن حركات التمرد المتوالية قد أعادت توزيع الحواكير بسبب تغير توزيع القبائل و التجمعات السكانية جغرافيا، ما أضاف سببا آخر لنشوب النزاعات، فتعاظمت أزمة الإقليم و فشلت الحكومة المركزية في تطويق نزاعه الذي اهتمت الحكومة بتغذيته بتغليبها للقبائل العربية و مساندة و تسليح ميليشيات الجنجويد التي كانت بمثابة وكيل للحكومة في حربها ضد حركات التمرد في دارفور، فقد أدت الهجمات المتبادلة التي حملت بعضها سمات الإبادة الجماعية و التصفية العرقية بين حركات التمرد و ميليشيات الجنجويد إلى حملات نزوح و ظهور معسكرات لجوء أضافت عبئا جديدا في الإقليم الغارق في الأزمات، ساهم كل ذلك في بلوغ النزاع في الإقليم مستويات عليا من العنف، ما فتح الباب واسعا للتدخلات الأجنبية على المستويين الإقليمي و الدولي، فتضاعفت أوضاع الإقليم تدهورا جراء التداخلات الدولية المتقاطعة و المتنافسة التي ساهمت بشكل كبير في تأجيج الوضع بتسليح الفرقاء و ممارسة الضغط على حكومة الخرطوم (مختار عيسى، 2009، ص130).

في سعيها لإعادة بسط أجندتها ونفوذها على السودان، استغلت القوى العظمى وحلفائها الإقليميين أزمات السودان الداخلية من أجل السيطرة على ثرواته وتوسيع مقدراتها و رصيدها الجيوبولتيكي بالنظر إلى موقعه الإستراتيجي القريب من عدة منافذ جغرافية حيوية برية وبحرية، مستغلين تنوع تركيبة مجتمعه وتعدد هوياته في محاولة لإعادة تدوير جغرافيته إلى دويلات وكيانات صغيرة يسهل السيطرة عليها، أو على

الأقل تثبيط مقدرات النظام السوداني و إزاحته من طريق تجسيد المشروع الغربي في المنطقة بتغذية النزاعات و خلق فوضى تزيد من أعباء السودان لشل قدراته، وصولا إلى تدويل القضية دوليا سياسيا و قانونيا.

رابعا/ تأثير النزاع في إقليم دارفور على عملية بناء الدولة في السودان

انعكست تأثيرات النزاع في إقليم دارفور على المستويين الداخلي والخارجي، و قد كان لها الأثر القوي على بناء الدولة السودانية، والتي كانت من نتائجها:

- تفاقم المشاكل الناجمة عن الخلافات و النزاعات الداخلية على الموارد، ما أدى إلى نزوح الكثير من قبائل الإباله إلى مناطق في جبل مرة لتوفره على المياه والمراعي طوال السنة، وكذا نزوح قبائل الزغاوة الى الجنوب بسبب الجفاف،
 - تدمير قرى و منشئات و اھيار المؤسسات الخدمانية وتوقف وظائف ومشروعات التنمية المختلفة، ما أدى إلى غياب التنمية و الخدمات الأساسية التي كانت في الأصل نادرة الوجود، ذلك أن إقليم دارفور لم يحظى بأي اهتمامات ومشروعات تنمية اقتصادية و خدمانية على غرار أقاليم الشمال،
 - اھيار البنية التحتية نتيجة لغياب الاستقرار الأمني و تقلص اهتمام الحكومة بالبنية التحتية للإقليم بسبب انشغالها بحربها مع الجنوبيين،
 - حدوث خلل في التركيبة الديمغرافية للإقليم بسبب نزوح و هجرة قبائل من و إلى مناطق متفرقة في الإقليم بحثا عن الموارد، ما أحدث تغيرا في النسيج الاجتماعي و العلاقتي بين القبائل، و ساهم بشكل لافت في ارتفاع معدلات الجرائم و تنوعها.
- لقد أفرزت أزمة دارفور تعقيدات سياسية واجتماعية متعددة ومخاطر عامة على المستويات المحلية والإقليمية و الدولية، منها تدفق اللاجئين من المناطق المتأثرة لدول الجوار وتهديد أمن الدول المجاورة بتسريب السلاح و المسلحين (محمد عمر، 2014، ص96) و تأثر المبادلات التجارية بين السودان و الدول المجاورة، حيث شهدت انسدادا ملحوظا بسبب فرض عقوبات مختلفة على السودان، كما أنها وسعت دائرة التدخلات الخارجية بذريعة أن تصاعد الصراع في إقليم دارفور يهدد السلم والأمن الدوليين طبقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

خاتمة:

أتاح التعدد العرقي في إفريقيا عموماً و داخل الدولة الإفريقية بالخصوص لقوى الاستعمار الغربي التي كان لها الدور الأكبر في تقسيم القارة جغرافياً و سياسياً، أتاح لها إمكانية استغلاله في تفتيت كياناتها وتأجيج الصراعات بينها من خلال رسم حدود أهملت فيها الحدود الطبيعية والعرضية بين القبائل، ما أوجد كيانات تضم أعراقاً و قبائل مختلفة و متعددة لها امتدادات علاقائية عرقية خارجية مثل قبيلتي النوير و الزغاوة في السودان، مع إتباع سياسات في شكل إجراءات و قوانين خلقت أزمات اندماج بين مجموعات الكيان الواحد، توارثتها الكيانات المستقلة التي عجزت أغلبها في معالجتها، بل و زادت السياسات التي اتبعتها هذه الكيانات بعد الاستقلال في تعميق فجوة الخلافات و انعدام الانسجام والترابط بين المجموعات المشكلة للكيان السياسي المنشأ مثلما هو الحال في السودان.

شكلت دوماً معضلة الإثنية والقبلية في معظم الدول الإفريقية هاجساً أمنياً للدول الإفريقية التي لم تعد قادرة على استيعاب مختلف التناقضات المرتبطة بالمجتمع و الهوية، في حين أن بناء الدولة في إفريقيا يتطلب أساساً ضرورة مراعاة التوازنات القبلية و الإثنية واستغلال هذا التنوع في تركيبة المجتمع في تعزيز بنية الدولة و منتظمها السياسي عن طريق تحقيق المساواة الاجتماعية في إطار تنموي يهدف الى بناء مجتمع متوازن يجمع بين كافة مكوناته القبلية و الإثنية والعرقية، وجعلها عاملاً مساعداً في تحقيق الاندماج المجتمعي وليس عاملاً للتفرقة والانقسام، و مواجهة و تذليل الصعوبات الحائلة والمعقدة في تثبيت ركائز التنقيف السياسي والتنشئة الاجتماعية وبناء المجتمع المدني المتنوع على اصطفااف الوحدة الوطنية، كلها أساسيات ستسهم لا محالة في بلورة أنظمة سياسية تركز على التنوع الإيجابي في التركيبة المجتمعية واحتواء إشكالياتها و إبعاد خطر التدخلات الأجنبية المترتب عنها دوماً مزيداً من التشتت و الضعف.

يعتبر السودان من الأمثلة الحية التي تحاكي موضوع النزاعات الإثنية ومدى تأثيرها على بناء الدولة، و نتيجة لذلك يبقى النزاع في إقليم دارفور في جانبه الهوياتي مستولياً على اهتمامات النخبة من جميع أطرافها، فالمقاربات المرحلية توحى إن استمر الوضع على حاله إلى الذهاب إلى المحاصصة السياسية كآخر حل يمكن توظيفه لتسوية الوضع بين الفرقاء، و هو الحال نفسه في العديد من المسائل و الأوضاع النزاعية التي لم تفارق قارة إفريقيا لحد الآن.

المراجع

- إبراهيم أحمد نصر الدين (20). جوان (2005)، التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمدخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين. ندوة قضايا اللاجئين في إفريقيا، التحديات الراهنة وسبل المواجهة . القاهرة، مصر.
- أحمد غالب محي (2018). مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة. مجلة تحولات (2). أرنه ليهارت (2002). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد). زينة حسني، المترجمون (بغداد، العراق: الفرات للنشر والتوزيع).
- أكرم الفي. أبريل، (2003). كوت ديفوار: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟ السياسة الدولية (152)، صفحة 224.
- الفتاح الحسن المهدي (2014). النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا" دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها. أطروحة دكتوراه السودان.
- أمين المشاقبة، و أبكر الطيب مبرغني (2012). دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- برهان غلبون). بلا تاريخ (الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية. تاريخ الاسترداد 2019، 12، 23، من http://burhanghalioun.net/?page_id=1310
- بهاء الدين مكاوي محمد قبلي (2006). تسوية النزاعات في السودان" نيفاشا نموذجا". السودان: مركز الراصد للدراسات.
- بومدين طاشمة، و زينب سالم (2016). أزمة دارفور و دور الإتحاد الإفريقي في تسويتها (المشكلات السياسية في إفريقيا (1. بومدين طاشمة، المحرر). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء.
- بيل أشكروفت، جاريت جريفيث، و هيلين تيفين (2010). دراسات ما بعد الكولونيالية" المفاهيم الرئيسية." (أحمد الروبي، و و آخرون، المترجمون). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- جون يونغ (2014). السودان صراعات المصالح و رهانات المصير (الإصدار 1). (أحمد جمال أبو الليل، المترجمون). القاهرة: مكتب سطور للنشر.
- جيمس دورتي، و دورتي بالتسغراف (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية 1. (وليد عبد الحي، المترجمون). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حسام نبيل صلاح الدين مشرف (2018). الصراعات في القارة الإفريقية" دراسة لحالة السودان". (الإصدار 1). القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

- حسان بن النوي. (2009). تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط " دراسة حالة لبنان ". رسالة ماجستير . بسكرة، الجزائر :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- حمدي عبد الرحمان. (1997). إفريقيا والقرن الواحد والعشرون " رؤية مستقبلية ". القاهرة :مركز البحوث والدراسات بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- خسيس حزام والي. (2003). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية "تجربة الجزائر ". بيروت، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية.
- سامي إبراهيم الخزندار. (2014). إدارة الصراعات و فض المنازعات " إطار نظري ". الدوحة، قطر :مركز الجزيرة للدراسات.
- سليم كاطع علي. (2012). التنافس الأمريكي الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة، السودان أمودجا . عمان :دار أمجد للنشر والتوزيع.
- سمية بلعيد. (2010). النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية " جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً ". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية . كلية الحقوق، قسنطينة، الجزائر.
- سومية محمد علي. (2017). جنوب السودان :آليات إدارة التعددية الإثنية و أزمة المواطنة (2005-2017)، تاريخ الاسترداد 26 أكتوبر 2019 ، من المركز العربي للبحوث والدراسات <http://www.acrseg.org/40631> :
- صاير حموتة. (2015). النزاعات الإثنية و عملية التنمية في إفريقيا " نيجيريا أمودجا ". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص حوكمة و تنمية . باتنة، الجزائر : كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر.
- عامر مصباح. (2015). الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة " مناقشة النماذج النظرية " (الإصدار 1). القاهرة :دار الكتاب الحديث.
- عائشة سلمى. (2016). النزاعات الإثنية في إفريقيا وأثرها على الحياة السياسية " نيجيريا أمودجا " (المشكلات السياسية في القارة الإفريقية ،1). بومدين طاشمة، المحرر). الإسكندرية، مصر :مكتبة الوفاء القانونية.
- عبد الرحمان حمدي.(أكتوبر 2004). الصراعات العرقية والإثنية في إفريقيا" الأسباب والأنماط و آفاق المستقبل .قراءات إفريقية. (1)
- عبد السلام إبراهيم بغدادى. (1993). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد السلام جحيش، و سليمان أبكر محمد. (2018). دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية :دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014 . برلين، ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي.

- عبد القادر رزيق مخادمي. (2005). النزاعات في القارة الإفريقية" انكسار دائم أم انحسار مؤقت " .مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.
- عبد الناصر جندلي. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات الفكرية والنظريات التكوينية (الإصدار 1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- عبد مختار عيسى. (2009). دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى . بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.
- علي أحمد نور طرابلسي. (1978). النزاع الصومالي الإثيوبي. القاهرة: مطبعة أطلس.
- فرانسيس فوكوياما. (2007). بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين.(الإمام مجاب، المترجمون). الرياض، السعودية: العبيكان للنشر.
- كمال حماد. (1998). النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.
- لوي أكوديا. (2003). الحكم والسياسة في إفريقيا (المجلد 1). القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للثقافة.
- محمد الفاضل بن علي اللاني التونسي. (2007). السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة" صراع الهوية وإشكالية الانتماء " (الإصدار 1). مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع.
- محمد جابر، و آخرون. (1997). النزاعات الأهلية العربية" العوامل الداخلية والخارجية ". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد سليمان محمد. (2010). السودان حروب الموارد والهوية (الإصدار 3). الخرطوم، السودان: دار عزة للنشر والتوزيع.
- محمد شلبي. (1997). المنهجية في التحليل السياسي" المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات ". الجزائر: جامعة الجزائر.
- محمد عاشور مهدي. (2002). التعددية الإثنية" إدارة الصراعات و استراتيجية التسوية ". عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- محمد عمر مولود. (2003). القيدالية و إمكانية تطبيقها في العراق. العراق: مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر.
- محمد مهدي عاشور. (2004). التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا. طرابلس، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- ناصر يوسف حتي. (1985). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي.
- نبيلة سالك. (2016). الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني. أطروحة دكتوراه. باتنة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
- نيفين مسعد. (1994). معجم المصطلحات السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- يشير محمد عمر. (2014). مشكلة جنوب السودان. السودان: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع.
- Battistella, D. (2006). Théorie des relations internationales. (2) . Paris, France: Les presses Sciences Po.

مجلة أنثروبولوجية الأوبان المجلد 18 العدد 01 2022/01/15

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

Christian Geiser. Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés. Consulté le 27 Mars 2020، paixbalkans: http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

J P Landman. (December, 2003). Breaking the grip of poverty and inequality in south africa 2004-2014, current trends, issues and futur policy options. executive summary. South Africa.

John Stack، Lui Hebron. (1999). The ethnic entanglement "conflict and intervention in world politics. USA: Greenwood publishing group.

The new Encyclopedia Britannica. Consulté le 16 Mars 2020، The new Encyclopedia Britannica: <https://www.britannica.com/topic/social-group>